أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الثاني 2023م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية | إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

1- الملخص التنفيذي 4

2- الاقتصاد العالمي 5

3- الاقتصاد السعودي 6

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي 6

3-2 القطاع النفطي 8

3-3 المالية العامة 8

3-4 التضخم 9

3-5 القطاع الخارجي 10

4- القطاع المالي والمصرفي 11

4-1 التطورات في القطاع المصرفي 11

4-2 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال 11

4-3 تطورات التقنية المصرفية 12

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الثاني 2023م 13

1- الملخص التنفيذي

بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يولية 2023م، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 3.0 في المئة في عامي 2023م و2024م.

انخفض الطلب العالمي على النفط الخام حسب تقديرات أوبك (يولية 2023م) خلال الربع الثاني من عام 2023م بمقدار 0.4 في المئة، ليصل متوسط الطلب إلى 101.2 مليون برميل في اليوم.

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 1.9 في المئة و2.8 في المئة للعامين 2023م و2024م على التوالي.

تشير التقديرات السريعة للربع الثاني من عام 2023م إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا بنسبة 1.1 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية وأنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 5.5 في المئة ونسبة 2.7 في المئة على التوالي.

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الثاني من عام 2023م ليسجل نموًا سنويًا بنسبة 5.0 في المئة ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 0.3 في المئة.

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 3.9 في المئة ليبلغ متوسط الإنتاج نحو 10.1 مليون برميل يوميًا.

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف في الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 29.8 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 79.9 دولارًا.

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا مقداره 15.0 في المئة ليبلغ 314.8 مليار ريال، كما ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2023م بنسبة 9.4 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 320.1 مليار ريال.

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.7 في المئة، وحقق كذلك ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.6 في المئة.

انخفض إجمالي قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2023م بنسبة 14.6في المئة على أساس سنوي ليبلغ نحو 313.5 مليار ريال.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.1 في المئة (221.6 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,660.6 مليار ريال.

2- الاقتصاد العالمي

أبرز تطورات الاقتصاد العالمي

يتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الصادر في يولية 2023م، أن يشهد النمو العالمي خلال الفترة القادمة حالة من التباطؤ مقارنة بالعام الماضي؛ إلا أن هذا التباطؤ أعلى بقليل مقارنة بتوقعات أبريل 2023م بنحو 0.2 نقطة مئوية، بحيث يُسجل تراجعًا في النمو من 3.5 في المئة في عام 2022م إلى 3.0 في المئة في عامي 2023م و2024م، وهي مُعدلات نمو أدنى من المتوسط السنوي للفترة من 2000م إلى 2019م والبالغة نحو 3.8 في المئة، وجاءت هذه التوقعات نتيجة الارتفاع المُتتالي لأسعار الفائدة والتي بدورها ستزيد من تكلفة الإقراض مما ستعيق نمو الأنشطة الاقتصادية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات المتقدمة تعد العامل الرئيس في تدني معدل النمو العالمي، حيث من المُتوقع أن تُسجل نموًا بنسبة 1.5 في المئة في عام 2023م و1.4 في المئة في 2024م. في المقابل، ستشهد اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية معدلات نمو مستقرة لعامي 2023م و2024م لتبلغ نحو 4.0 في المئة و4.1 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 1).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصادات

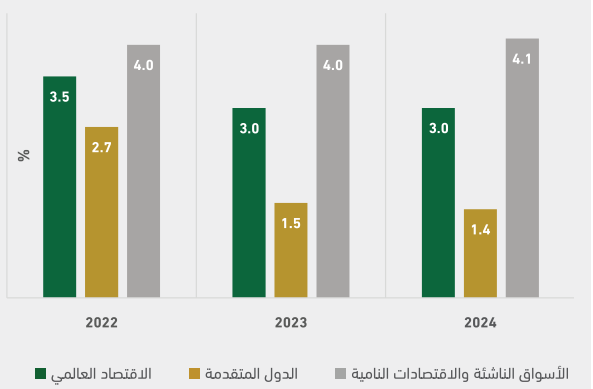

المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2023م.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي تحسنًا طفيفًا للتضخم العالمي من 8.7 في المئة عام 2022م إلى 6.8 في المئة عام 2023م و5.2 في المئة عام 2024م. مدعومًا بتراجع أسعار السلع الأولية.

أبرز تطورات أسواق النفط العالمية

أشارت أوبك في تقريرها الصادر في شهر يوليو من العام 2023م إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023م بمقدار 0.4 مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الأول من عام 2023م، ليصل متوسط الطلب إلى 101.2 مليون برميل في اليوم؛ وذلك نتيجة انخفاض الطلب من دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.8 مليون برميل في اليوم بسبب تباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية. كما أشار تقرير أوبك إلى انخفاض العرض العالمي من النفط في الربع الثاني من عام 2023م بمقدار 0.9 مليون برميل باليوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 101.1 مليون برميل باليوم نتيجة انخفاض العرض من دول أوبك بمقدار 0.6 مليون برميل باليوم (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2: العرض والطلب العالمي للنفط

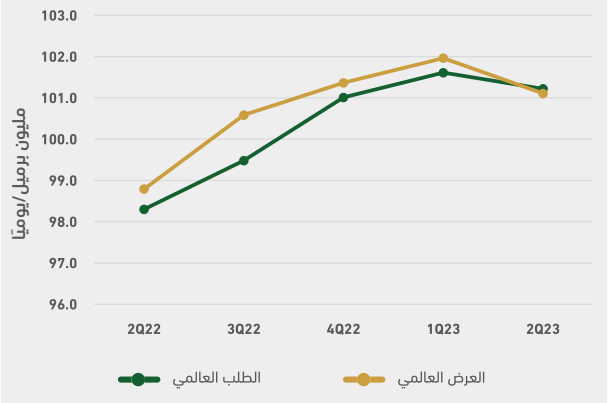

المصدر: أوبك.

3- الاقتصاد السعودي

3-1 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي

آفاق الاقتصاد السعودي

أشار صندوق النقد الدولي في يوليو 2023م من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنحو 1.9 في المئة عام 2023م، وهو نمو أقل من المتوقع في تقرير أبريل 2023م بمقدار 1.2 نقطة مئوية، وبنسبة 2.8 في المئة في عام 2024م. كذلك جاءت توقعات البنك الدولي في يونية 2023م مقاربة لتوقعات صندوق النقد الدولي، إذ أشارت إلى نمو بمقدار 2.2 في المئة و3.3 في المئة للعامين 2023م و2024م على التوالي (الرسم البياني رقم 3). أما فيما يخص توقعات التضخم للمملكة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي نسخة أبريل 2023م، يُتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعًا نسبته 2.8 في المئة و2.3 في المئة في عام 2023م و2024م على التوالي.

الرسم البياني رقم 3: توقعات أبرز المنظمات الدولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمملكة

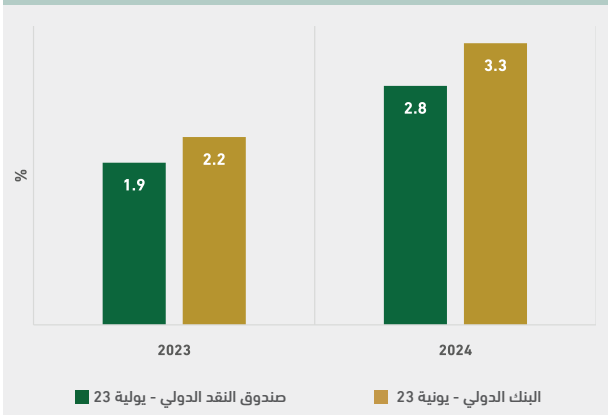

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وفقًا للتقديرات السريعة التي قامت بها الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.1 في المئة، ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.5 في المئة وارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2.7 في المئة، في حين انخفضت الأنشطة النفطية بنحو 4.2 في المئة.

كذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 3.8 في المئة، وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 3.9 في المئة. وساهم بهذا الارتفاع نمو الأنشطة غير النفطية التي سجلت ارتفاعًا سنويًا يقدر بنحو 5.4 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 0.7 في المئة، وكذلك ارتفعت الأنشطة النفطية بنحو 1.4 في المئة على أساس سنوي. في المقابل، حققت الأنشطة النفطية تراجعًا في الربع الأول من العام 2023م بنحو 5.4 في المئة على أساس ربعي. وسجلت أنشطة الخدمات الحكومية ارتفاعًا سنويًا بنحو 4.9 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 2.6 في المئة (الرسم البياني رقم 4).

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة
(على أساس سنوي)

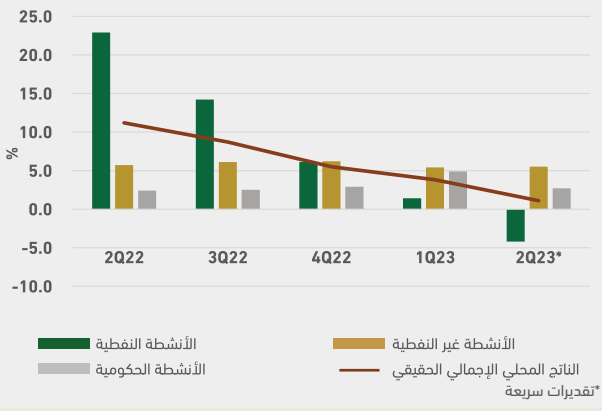

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجّلت جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الصناعات التحويلية ارتفاعًا سنويًا خلال الربع الأول من عام 2023م، حيث سجل نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية ارتفاعًا سنويًا نسبته 12.9 في المئة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 3.7 في المئة، تلاه نشاط النقل والتخزين والاتصالات بارتفاع سنوي نسبته 9.3 في المئة وانخفاضًا ربعيًا نسبته 7.6 في المئة، ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بارتفاع سنوي نسبته 7.5 في المئة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 4.2 في المئة، تلاه نشاط التشييد والبناء بارتفاع سنوي نسبته 5.5 في المئة وارتفاع ربعي نسبته 0.4 في المئة، ثم نشاط الخدمات الحكومية بارتفاع سنوي نسبته 4.9 في المئة وانخفاض ربعي نسبته 2.6 في المئة (الرسم البياني رقم 5).

الرسم البياني رقم 5: نمو الأنشطة الاقتصادية على أساس سنوي

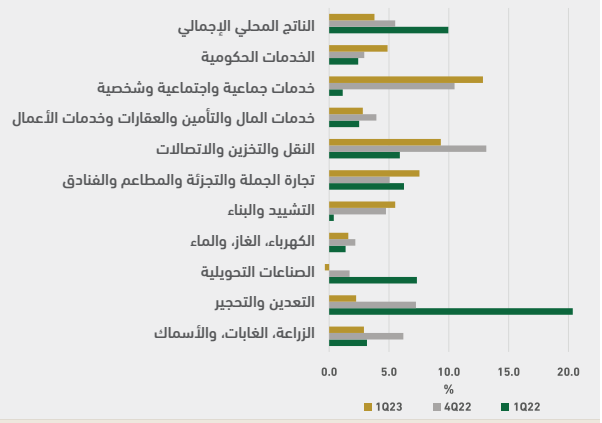

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشبكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع في الاستهلاك خلال الربع الثاني من عام 2023م، حيث سجّل المؤشر نموًا سنويًا نسبته 5.0 في المئة، ونموًا ربعيًا يقدّر بنحو 0.3 في المئة. حيث سجّلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى ارتفاعًا على أساس سنوي بنسبة 30.0 في المئة، وكذلك ارتفعت مبيعات نقاط البيع على أساس سنوي بنسبة 11.2 في المئة وسجلت السحوبات النقدية ارتفاعًا سنويًا نسبته 4.3 في المئة. وفي المقابل، سجلت شبكات المقاصة للأفراد والشركات انخفاضًا سنويًا بنسبة 33.1 في المئة (الرسم البياني رقم 6).

الرسم البياني رقم 6: مؤشر الاستهلاك الخاص

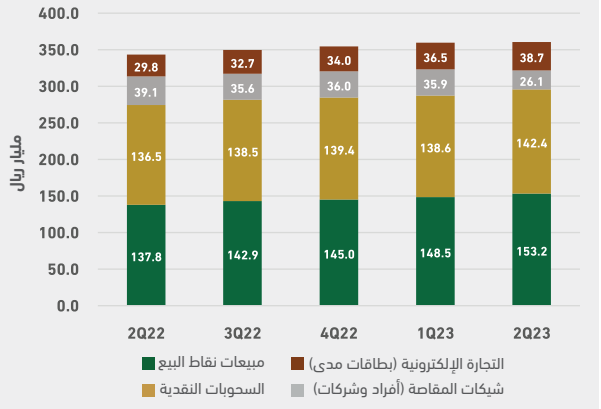

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الثاني من عام 2023م، يُلاحظ أن معظم القطاعات حققت نموًا إيجابيًا في المبيعات، ولكن في المقابل حققت مبيعات بعض القطاعات خلال هذه الفترة انخفاضًا في النمو على أساس سنوي على النحو التالي: مواد البناء والتعمير (10.1 في المئة)، والأجهزة الإلكترونية والكهربائية (9.0 في المئة)، والأثاث (6.8 في المئة)، والمجوهرات (0.6 في المئة)، والاتصالات (0.2 في المئة) (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 7: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

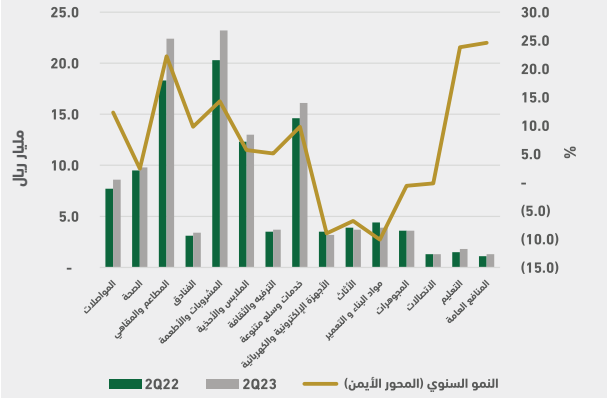

المصدر: البنك المركزي السعودي.

واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف

سجّلت الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 8.6 في المئة لتبلغ ما قيمته 39.6 مليار ريال، في حين سجّلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 1.8 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

الرسم البياني رقم 8: واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف التجارية (الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة)

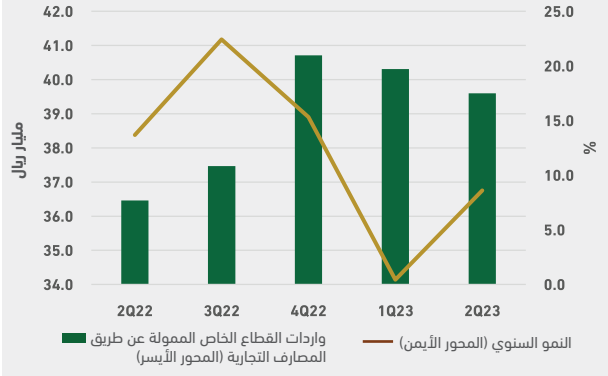

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مؤشر الإنتاج الصناعي

تشير بيانات الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الثاني من عام 2023م إلى ارتفاعه بنسبة 0.1 في المئة على أساس سنوي، مدفوعًا بارتفاع نشاط إمدادات الكهرباء والغاز ونشاط الصناعة التحويلية، حيث بلغت نسب النمو 20.7 في المئة و10.3 في المئة على التوالي. بينما انخفض نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 3.9 في المئة. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي انكماشًا ربعيًا نسبته 2.1 في المئة مدفوعًا بانخفاض نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 3.2 في المئة، ونشاط الصناعة التحويلية بنسبة 1.9 في المئة. في حين سجل نشاط إمدادات الكهرباء والغاز نموًا ربعيًا بنسبة 31.5 في المئة (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 9: النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي

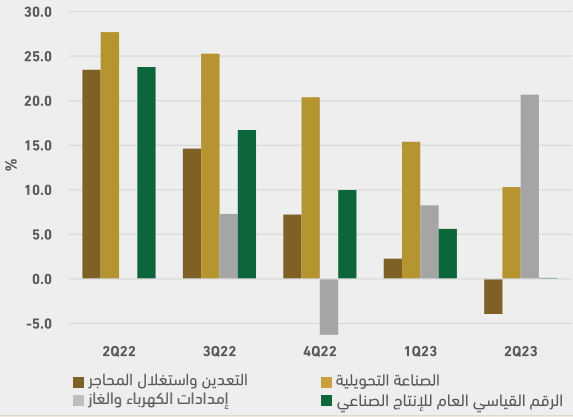

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مبيعات الإسمنت داخل المملكة

سجّلت مبيعات الإسمنت داخل المملكة خلال الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 7.1 في المئة لتبلغ كمية المبيعات نحو 10.1مليون طن، في المقابل سجلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 20.6 في المئة (الرسم البياني رقم 10).

الرسم البياني رقم 10: مبيعات الإسمنت داخل المملكة

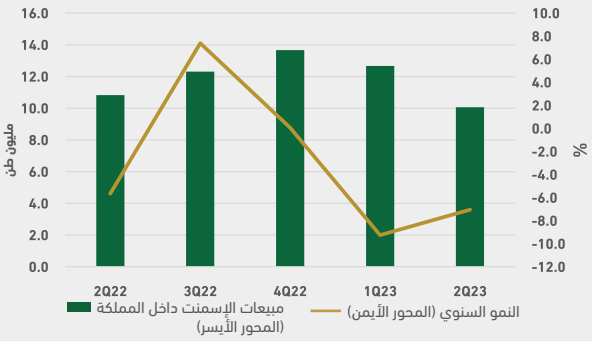

المصدر: شركات الإسمنت في المملكة العربية السعودية.

2-3 القطاع النفطي

تطورات إنتاج النفط الخام

سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 3.9 في المئة، وكذلك سجل انخفاضًا ربعيًا بنسبة 3.2 في المئة ليبلغ 10.1 مليون برميل يوميًا (الرسم البياني رقم 11).

تطورات أسعار النفط

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 29.8 في المئة، وكذلك سجل انخفاضًا ربعيًا بنسبة 3.1 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 79.9 دولارًا (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 11: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

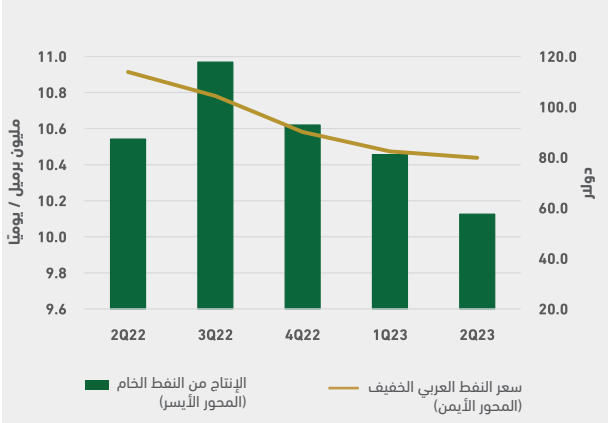

المصدر: أوبك.

3-3 المالية العامة

الإيرادات والمصروفات

سجّل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا مقداره 15.0 في المئة ليبلغ 314.8 مليار ريال، حيث سجلت الإيرادات النفطية 179.7 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 57.1 في المئة من إجمالي الإيرادات. وفي المقابل، بلغت الإيرادات غير النفطية 135.1 مليار ريال، إذ شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 49.0 في المئة.

ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2023م بنسبة 9.4 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 320.1 مليار ريال، إذ بلغت النفقات الجارية 276.6 مليار ريال، ممثلةً ما نسبته 86.4 في المئة من

إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 47.7 في المئة من إجمالي النفقات الجارية. وفي المقابل، بلغت النفقات الرأسمالية 43.5 مليار ريال، حيث استحوذت على نسبة 13.6 في المئة من إجمالي المصروفات، وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الثاني من عام 2023م عجزًا مقداره 5.3 مليار ريال (الرسم البياني رقم 12).

وبالنظر إلى الميزانية في النصف الأول من عام 2023م، سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية انخفاضًا سنويًا بنسبة 8.1 في المئة، في المقابل سجلت المصروفات الفعلية ارتفاعًا سنويا بنسبة 17.7 في المئة. لتُحقق بذلك الميزانية خلال النصف الأول من عام 2023 عجزًا مقداره 8.2 مليار ريال مقارنة بفائض مقداره 135.4 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق.

الرسم البياني رقم 12: تطورات الإيرادات والمصروفات

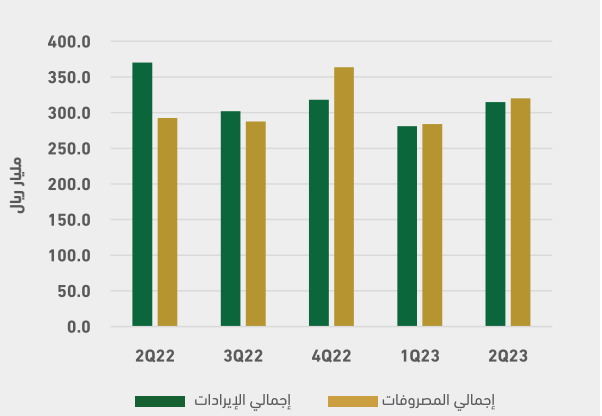

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

سجّل رصيد الدين العام خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا مقداره 2.3 في المئة ليبلغ 989.2 مليار ريال. حيث بلغ الدين الداخلي 623.5 مليار ريال (يمثل 63.0 في المئة) بارتفاع نسبته 3.1 في المئة على أساس سنوي، وبلغ الدين الخارجي 365.6 مليار ريال (يمثل 37.0 في المئة) بارتفاع نسبته 1.1 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 13).

الرسم البياني رقم 13: تطورات الدين العام

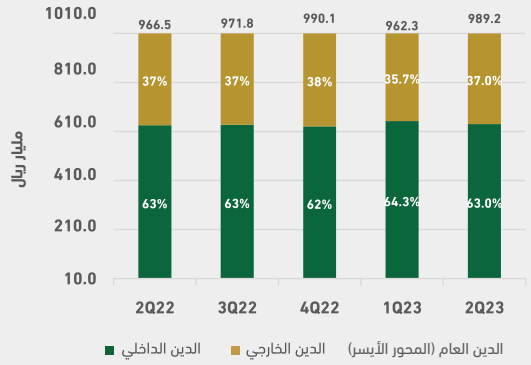

المصدر: وزارة المالية.

4-3 التضخم

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.7 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.6 في المئة. ويعزى هذا النمو إلى الارتفاعات السنوية الآتية: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.6 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 5.2 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 3.2 في المئة. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الثاني من عام 2023م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 2.4 في المئة (الرسم البياني رقم 14).

الرسم البياني رقم 14: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

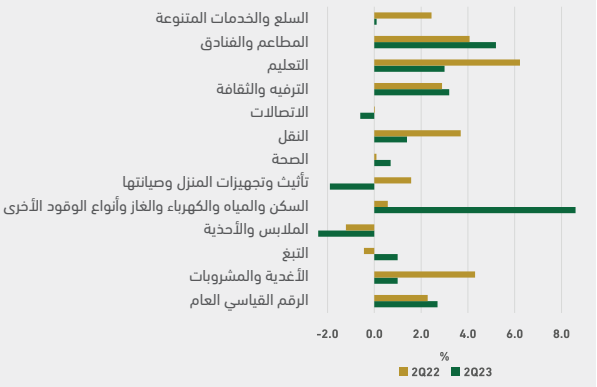

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

5-3 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

سجّلت قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 14.6 في المئة لتبلغ نحو 313.5 مليار ريال، وكان ذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بنحو 14.9 في المئة لتبلغ 245.4 مليار ريال، وانخفضت الصادرات غير النفطية بنحو 13.3 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 68.1 مليار ريال. واستحوذت الصادرات النفطية على ما نسبته 78.3 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين شكلت الصادرات غير النفطية (لا تشمل إعادة التصدير) مانسبته 16.8 في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) في الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 18.1 في المئة لتبلغ نحو 186.4مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

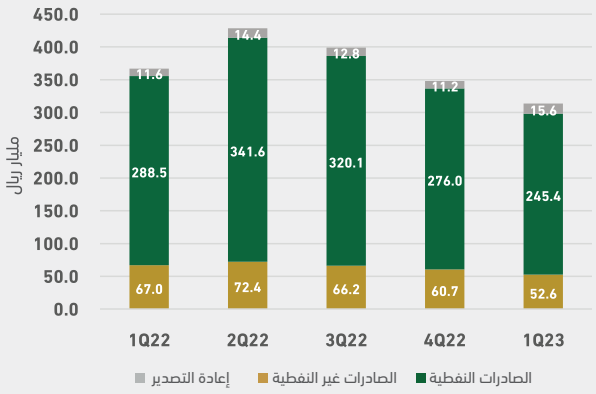

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام 2023م مقداره 66.4 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 148.5 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م؛ ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 101.9 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 179.7 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 134.9 مليار ريال نتيجة تسجيل الصادرات السلعية فائضًا بلغ 315.1 مليار ريال مقارنةً بحوالي 365.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م، كما سجلت الواردات السلعية (فوب) ارتفاعًا بنسبة 24.4 في المئة لتبلغ 180.2 مليار ريال مقارنة بنحو 144.8مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م. من ناحية أخرى، انخفض عجز حساب الخدمات في الربع الأول من عام 2023م ليصل إلى 33.0 مليار ريال مقارنة بحوالي 41.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. بالإضافة إلى انخفاض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 4.8 في المئة ليصل إلى حوالي 41.1 مليار ريال مقابل 43.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. فيما انخفض ميزان الدخل الأولي بنسبة 52.9 في المئة ليبلغ 5.7 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م مقارنة بحوالي 12.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2023م تدفقًا للخارج بقيمة 3.4 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا بقيمة 27.0 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 35.1 مليار ريال، مقابل ارتفاع أقل في قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل بحوالي 8.1 مليار ريال. كما ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 63.2 مليار ريال، مقارنة بانخفاض بحوالي 1.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 48.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بنحو 151.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 79.4 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م مقابل انخفاض بمبلغ 15.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 80.8 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 101.5 مليار ريال وذلك على الرغم من ارتفاع بند عملة وودائع بمبلغ 20.6 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 13.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4- القطاع المصرفي والمالي

4-1 التطورات في القطاع المصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.1 في المئة (221.6 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,660.6 مليار ريال، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.0 في المئة (52.2 مليار ريال) (الرسم البياني رقم 16).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

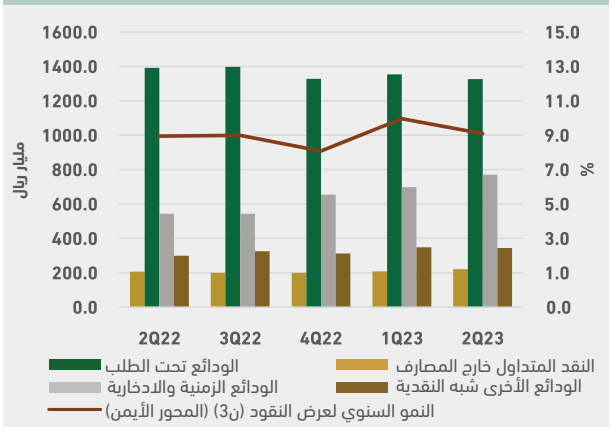

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.2 في المئة (229.4 مليار ريال) ليبلغ 2,471.3 مليار ريال، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.5 في المئة (60.3 مليار ريال) (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 17: الائتمان المصرفي حسب القطاع

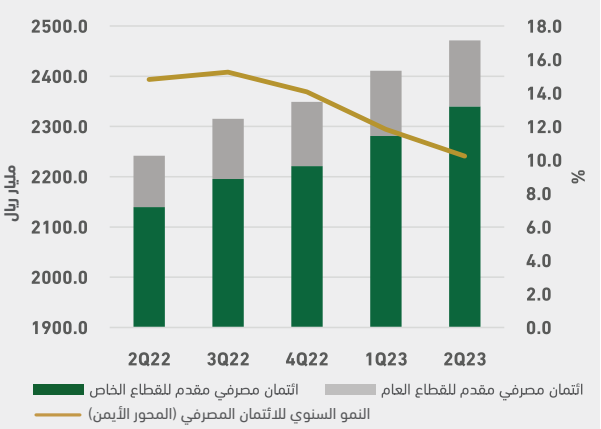

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المصرفية حسب النوع

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 14.6 في المئة (93.0 مليار ريال)، وشكّلت بذلك ما نسبته 29.6 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وفي المقابل، انخفض إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي بنسبة 0.4 في المئة (1.8 مليار ريال)، حيث شكل ما نسبته 18.0 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي (الرسم البياني رقم 18).

الرسم البياني رقم 18: القروض المصرفية حسب النوع

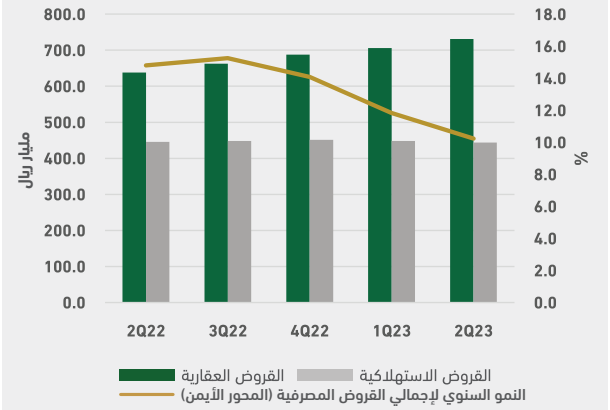

المصدر: البنك المركزي السعودي.

4-2 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال

تطورات سوق التأمين

شهدت سوق التأمين ارتفاعًا سنويًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للربع الأول من عام 2023م بنسبة 26.2 في المئة ليصل إلى ما يقارب 18.9 مليار ريال، وسجلت كذلك ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 43.6 في المئة. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي بنسبة 32.6 في المئة، وكذلك ارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي بنسبة 18.1 في المئة، في حين انخفض إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي بنسبة 14.7 في المئة (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 19: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

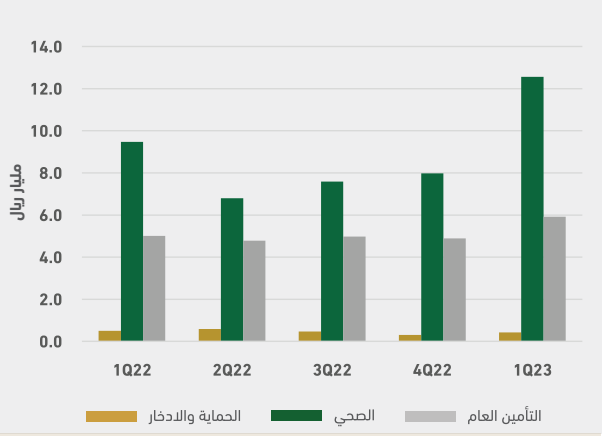

المصدر: البنك المركزي السعودي.

شركات التمويل

سجّل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الأول من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 11.0 في المئة ليصل إلى 78.9 مليار ريال، وسجّل ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 4.6 في المئة. وحقق التمويل الممنوح للمنشآت المتوسطة أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 23.7 في المئة، وكذلك ارتفع على أساس ربعي بنسبة 14.9 في المئة (الرسم البياني رقم 20).

الرسم البياني رقم 20: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات

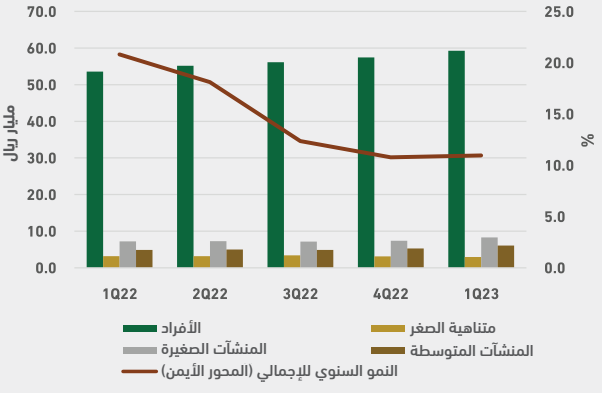

المصدر: البنك المركزي السعودي.

تطورات أسواق رأس المال

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) بنهاية الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا نسبته 0.6 في المئة ليبلغ 11,459.0 نقطة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 8.2 في المئة. في المقابل سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.1 في المئة ليبلغ حوالي 12.6 مليار سهم، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 26.4 في المئة. إلى جانب ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته 34.3 في المئة لتبلغ حوالي 325.0 مليار ريال، وسجلت ارتفاعًا ربعيًا نسبته 20.5 في المئة (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 21: المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسية (تاسي)

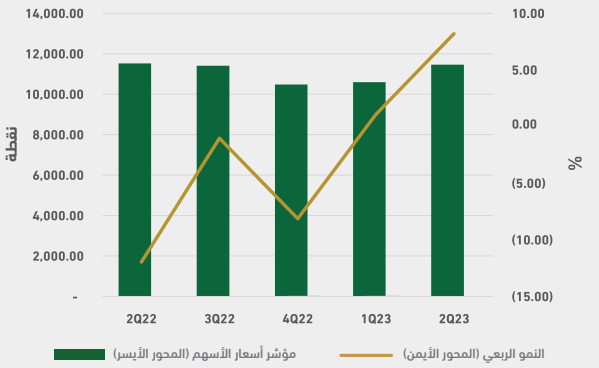

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

في المقابل، سجلت سوق الصكوك والسندات في الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا ربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 37.0 في المئة، إذ بلغ إجمالي قيمة التداولات 4.4 مليار ريال. وسجل مؤشر سوق الصكوك والسندات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.1 في المئة، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 943.8 نقطة.

3-4 تطورات التقنية المصرفية

نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي بنسبة 18.3 في المئة لتبلغ 11,148.1 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,790.4 مليار ريال، بارتفاع نسبته 4.4 في المئة على أساس سنوي. حيث بلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,436.9مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,353.5 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 8,069.6 مليار ريال، بانخفاض نسبته 20.7 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام 2023م ما يقارب 385.5 مليون عملية، بإجمالي سحوبات نقدية قدره 142.4 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع نحو 2,174.0 مليون عملية، بإجمالي مبيعات قدره 153.2مليار ريال. وبلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.1 ألف جهاز، وبلغ عدد بطاقات الصراف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 44.9 مليون بطاقة، وبلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 1.6 مليون جهاز.

المقاصة

بالنسبة إلى إحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام 2023م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 244.0 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 52.3 مليار ريال، إذ بلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 204.8 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 26.1 مليار ريال، في حين بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 39.2 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 26.2 مليار ريال.

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الثاني 2023م

انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي في تمكين قطاع التقنية المالية من خلال أنشطة مختلفة تهدف إلى دعم القطاع الخاص وجذب المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة، فقد تم الترخيص خلال الربع الثاني من عام 2023م لشركة واحدة في مجال المدفوعات، وشركتين لممارسة نشاط الدفع الآجل في المملكة، ليصبح عدد شركات التقنية المالية المرخص لها خلال الربع الثاني من عام 2023م ثلاث شركات.

كذلك، شهدت الفترة الماضية تطورًا متسارعًا في تشريعات التقنية المالية، حيث تم إصدار وتحديث عدد من اللوائح والقواعد والأُطر التنظيمية التي تساهم في تطوير آلية الإشراف والرقابة عليها والترخيص لها. مثل: إصدار الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة (Open Banking Framework)، وتحديث الإطار التنظيمي للبيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox Framework) وذلك انطلاقًا من جهود البنك المركزي لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية الوطنية. كما قام البنك المركزي مؤخرًا بإصدار عدد من القواعد واللوائح التي تسهم في رفع كفاءة وخدمات شركات التقنية مثل اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها، بالإضافة إلى طرح مشروع قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل (BNPL) لطلب مرئيات العموم، التي جاءت من دور البنك المركزي الإشرافي والرقابي على شركات الدفع الآجل وجهوده لتطوير قطاع التمويل بشكل عام، وقطاع التقنية المالية بشكل خاص.

WWW.SAMA.GOV.SA